

تمزيق وحدة الصّومال الكبرى

بتخطيط أعدائه وتنفيذ أبنائه

المقال السابع وهو الأخير

كتبه الدكتور / عمر إيمان أبو بكر

١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م

لما إذا لم يتم الاعتراف بصومال لاند حتى الآن مع توفر أسباب الاعتراف هذا السؤال قد يكون مُحيرًا لكثير من المتابعين للشأن الصومالي لأن الذي يتبادر إلى الذهن أن يبادر المجتمع الدولي إلى الاعتراف بهم فور إعلانهم الانفصال، ومن دون تأخير ما دام الاعتراف بهم يتحقق به مصالح كثيرة لأعداء الصومال، ومن تلك المصالح للأعداء في تقسيم الصومال ما يلي:

**أولاً: إضعاف الصومال** باستقطاع جزء من أرضه، وهذا كما ذكرنا غير مرة مطلب أساسي للأعداء لأن الشعب الصومالي المسلم إن بقي قوياً فإنه سيشكل تهديداً للجارتين النصرانيتين بلا محالة، وقد يؤثر ذلك في الأغلبية المسلمة في أثيوبيا، وللصومال مبرر قوي في التدخل في شؤون الدولتين المجاورتين لكونهما يحتلان أراضي صومالية لا تقل حجماً من الأراضي الصومالية الحرة.

**ثانياً: إن الاعتراف بالصومال** لا ند كدولة مستقلة يتحقق به قبل كل شيء حلم الدولتين المجاورتين في مطامعهما القديمة في الصومال، فكما أنهما يحتلان في السابق حتى الآن أراضي صومالية كذلك لا يزالان يطعمان في المزيد منها، ولا شك أن تفكك دولة الصومال الحر إلى دويلات يُسهّل تحقيق تلك المطامع بابتلاع الصومال إقليمياً بعد إقليم بعد تفككه، والاعترافُ بصومال لاند وسيلة فعّالة لتحقيق ذلك الطمع.

**ثالثاً: إن الاعتراف بجمهورية أرض الصومال** كدولة مستقلة يُعجّل بانفصال بقية الأقاليم الصومالية عن الصومال، فكل إقليم سيسعى إلى الانفصال من الصومال، ثم يطلب الاعتراف به من المجتمع الدولي قائلاً كما اعترفتهم بصومال لاند اعترفوا بنا نحن كذلك، فلسنا نحن أقل شأنًا منها، فيكون الانفصال مطلباً لكل إقليم، فتتلاشى بذلك دولة الصومال، وهذا مطلب لأعداء الصومال في الجوار، وفي العقيدة، وأصحاب الأقاليم الساعون للانفصال يظنون أنهم بالانفصال تنحل به كل مشاكلهم باعتبار أن السكان في الأقاليم المتجاورة

متجانسون، فيسهل التفاهم فيما بينهم، وبذلك ينتهي الخلاف المستمر بين القبائل الكبرى في طول الصومال وعرضها.

**ومع كل تلك المصالح للأعداء في اعتراف صومال لاند لِمَ لم يتم الاعترافُ بها حتى الآن، فالجواب: لا شك أن المجتمع الدولي يريد أن يعترف بصومال لا ند لأجل ما يتحقق به من المصالح لدول الأعداء المجاورة، ولكن هناك أسباب أخرى تحول دون الاعتراف بهم في الوقت الحالي، ولهذا فهم لا يتعجلون في الاعتراف بهم خوفاً من أن يأتي الاعتراف بهم بنتائج عكسية، ومنها على سبيل المثال.**

**١- إن كثيراً من الدول في الشرق الأوسط وإفريقيا تَضَعُ على المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بصومال لاند ليس شفقة على الصومال، ولا حرصاً منها على وحدته، ولكن خوفاً منها على نفسها أن تحذو بعض من أقاليمها حذو الصومال، فتطالب بالانفصال عنها فحتى لا يفتح الباب على الجميع لا يعترفون بجمهورية أرض الصومال.**

**٢- سيعترفون بصومال لاند ولكنهم لا يتعجلون في الوقت الحالي خوفاً من أن تفشل التجربة بعجز أهل الشمال عن إدارة دولة مستقلة بعوامل داخلية أو خارجية، فإذا فشلوا في الانفصال في التجربة الأولى، فسيقضي ذلك على كل أمل للأعداء في تفتيت الصومال من جديد، فحتى لا تفشل الخطة فلا بد قبل الاعتراف بهم من دراسة الوضع بإحكام.**

**٣- إن إبقاءهم على هذا الوضع القائم (لا انفصال من الدولة ولا اتحاد معها) هو أكثر تحقيقاً للأهداف بكل المعايير سواء في إضعاف جمهورية الصومال الأم بعدم الاستقرار، أو باستقطاع أجزاء منه، أما من حيث إضعاف الصومال بهذا الوضع فأمر واضح، فالجانبان - الدولة والانفصاليون - متضرران به أكثر، فلا الأقاليم الساعية إلى الانفصال حصلت على الاعتراف بها حتى يتمكن أهلها**

من التعامل مع المجتمع الدولي مباشرة، فهم معلقون بدولة الصومال في كل شيء لأن تعاملهم مع المجتمع الدولي لا بد أن يمر عبر جمهورية الصومال المعترف بها، فهم في هذا الوضع القائم ليسوا جزءاً من الصومال كما أنهم ليسوا منفصلين عنه، ففقد الجميع مصالحهم في الصومال الموحد،

**وأما من حيث إضعاف الصومال** باستقطاع جزء من أراضيه عن طريق ضم الأقاليم الشمالية إلى إثيوبيا، فالوضع القائم أنسب لتحقيق ذلك، فلن تأخذ إثيوبيا الأقاليم الشمالية في هذا الوقت أسهل من محاولة ذلك بعد حصولهم على الاعتراف لأن إثيوبيا ستكون حينئذ قد اعتدت على أراضي دولة ذات سيادة، فكل طرف من الطرفين — الصومال الأم والأقاليم الساعية المنفصلة — مُعذَّب بالآخر في هذا الوضع القائم.

**٤— قد يجدد الاعتراف بصومال** لاند أمل الصوماليين في الأراضي المحتلة لإثيوبيا وكينيا، فيسعون إلى الانفصال منهما، ثم يطالبون المجتمع الدولي بالاعتراف بهم كما اعترف بصومال لاند، وبذلك تدخل المنطقة بأسرها في فوضى لا تُحمد عقباهما، والأعداء لا يريدون ذلك على الأقل في الوقت الحالي، بل هدفهم أن يفككوا دولة الصومال بأقل الخسائر.

**إبقاء العاصمة على الفوضى بعد سقوط الحكومة المركزية إلى الآن**

**هناك خطة مأكرة** لا يتفطن لها كثير من الصوماليين تتمثل في إغراق العاصمة الصومالية مقديشو بالفوضى والقتل لمنع قيام حكومة مركزية قوية فيها تتحكم في بقية الأقاليم لأن العاصمة بالنسبة للأقاليم الأخرى بمثابة الرأس من الجسد، والأقاليم بالنسبة للعاصمة بمثابة الأعضاء، فكما أن الرأس هو مركز القيادة للأعضاء، فكذلك العاصمة هي مركز قيادة الأقاليم، فالتأمرون على الصومال من الخارج، والمتعاونون معهم في الداخل يبذلون قصارى جهدهم على

إبقاء العاصمة على وضعها المتأزم إلى أن تتصدع عنه بقية الأقاليم لأن العاصمة هي الرابط الذي يربط بين بقية الأقاليم، فإذا انقطع الرابط تفككت الأقاليم.

**وفي المقابل** يسعى المتآمرون على الشعب الصومالي إلى تهدئة المشاكل في أيّ إقليم يريد الانفصال عن البلد لتكوين قناعات لدى الرأي العام الدولي بأن هؤلاء يستحقون أن ينفصلوا عن بقية الأقاليم الفوضوية، وقيموا دولتهم في إقليمهم، ولا يصح بحال ربط مصير هؤلاء في هذا الإقليم الهادئ بمصير أولئك الفوضويين في الأقاليم الأخرى، فالحل الوحيد في نظرهم يكمن في فصل هذا الإقليم الهادئ عن بقية الأقاليم حتى لا يتعذب هؤلاء بأولئك.

**وحتى إذا انفصل** هذا الإقليم، وحصل على الاعتراف، وتأكد لهم أنه صار وحيداً ليس معه ظهر يحميه كثر المتآمرون عن أنيابهم، وانقضوا عليه انقضاؤا النسر على فريسته عن طريق تشديد الضغوطات عليه حتى يرضخ لمطالبهم في تنفيذ مخططاتهم بالانضمام إلى إثيوبيا إن كان في الشمال، أو إلى كينيا إن كان في الجنوب، ثم عادوا إلى دولة الأم لاستقطاع جزء آخر على نفس الطريقة حتى يأتوا على آخرها، فالصوماليون اليوم بين مفترق الطرق، فإما أن يعقلوا، ويحافظوا على وحدة بلادهم، ثم يواصلوا المساعي في مطالبة بقية الأراضي المحتلة لكينيا أو إثيوبيا بأي وسيلة ممكنة، أو يجروا وراء شهواتهم في تقطيع الصومال أشلاء ليتراس كل منهم على إقليم، ثم يسلمه إلى الأعداء على طبق من ذهب.

### دور قبيلة هوية في فشل قيام دولة صومالية مركزية

**تتحمل قبيلة** هوية القسم الأكبر من المسؤولية في فشل قيام دولة صومالية مركزية في الصومال لكونها تقطن العاصمة، فحين أخرجت نظام محمد سياد بري من العاصمة عاملت قبيلة دارود برمتها معاملة النظام لوقوف بعض منها مع النظام في الدفاع عنه، فقاتلوهما حتى أخرجوها هي أيضاً من العاصمة في حين أن

رموز النظام من قبيلة هوية لم يتعرض لها أحدٌ بسوء في العاصمة وفي غيرها، وهذا مما أفقد تلك الثورة الشعبية مصداقيتها، وحوّلها إلى ثورة قبلية بدلاً من ثورة تصحيحية، والأشد والأكثر من هذا أن قبيلة هوية بعد خروج نظام محمد سياد من العاصمة انقسمت على نفسها في جناحين: جناح عسكري يقوده الجنرال محمد فارح عيديد، وجناح سياسي بقيادة علي مهدي محمد، ولم يكن كل منهما يعترف بالآخر، فأدى ذلك إلى التصادم بين الجناحين في العاصمة في صراع مسلح دام شهوراً حاول كل طرف أن يفرض سيطرته على العاصمة بمفرده، ولم يتسن ذلك لأحد منهما، فطال الصراع بينهما، وفي عهدهما حصل أكبر دمار للعاصمة، وبعد موت الجنرال عيديد هدأ الصراع بين القبيلتين، ولكن لم يتوقف كلياً، فكانت المناوشات بينهما تقع بين فينة وأخرى، فكان التوتر في العاصمة هو سيد الموقف.

**وفي ظل ذلك برز في العاصمة وفي غيرها مليشيات متعددة بقيادات عُرفت فيما بعد بزعماء الحرب حولوا العاصمة إلى ثكنات عسكرية، كلٌ زعيم يسيطر على حارة من الحارات، فانتشر الإجرام والسطو، فلم تستطع قبيلة هوية أن تعيد الهدوء إلى العاصمة فضلاً أن تكون نواة لدولة صومالية، فلا هي جاءت برؤية لبناء دولة صومالية، ولا هي أفسحت المجال لغيرها، وصارت حجر عثرة.** وفي ذلك الوضع المتأزم رأى بعض الغيورين من سكان العاصمة تأسيس المحاكم الشرعية في كل حارة لمواجهة عصابات الإجرام، وبعد مرور مدة يسيرة دخلت المحاكم في مواجهة مسلحة مع زعماء الحرب مما أدى في النهاية إلى القضاء على زعماء الحرب إلى آخر ما هنالك من تفاصيل الأحداث التي عاشها الجميع.

### **استراتيجية إقليم سول وسناغ في وحدة البلاد**

**هناك فصيل من قبيلة دارود اسمه (طلبهنتي) يسكن إقليم (سول) منطقة استراتيجية تقع بين الشمال والجنوب، وهذه القبيلة كانت تُعرف سابقاً**

بالدراويش لأنها جاهدت مع السيد محمد عبدله حسن، ووقفت معه في وجه المحتل الإنجليزي في وقت خذلته القبائل الصومالية الأخرى، وبذلك دخلت تلك القبيلة إلى التاريخ من أوسع أبوابه.

**وهذا الإقليم مع الإقليم المجاور له، — وهو إقليم سناغ — هما من المناطق المتنازع عليها بين حكومتي (بونت لاند) (وصومال لاند) وسبب النزاع بينهما في الإقليمين أنهما في الأصل من المناطق التي كان الإنجليز يحتلها، وهذا ما جعل صومال لاند تدعي الأحقية فيهما، في حين أن الحكومة الإقليمية في (بونت لاند) تدعي أيضاً الأحقية فيهما لأن الساكنين في إقليم (سول) وبعض مناطق سناغ، هم من قبيلة دارود، فترى الحكومة الإقليمية في بونت لاند أن الإقليمين لا بد أن يتبعوا إدارياً لحكومة بونت لاند لأن النظام المعمول به في الصومال في الوقت الحالي نظام قبلي، والتقسيمات الموجودة فيه بُنيت على القبائل لا على تقسيم المحتل، والقبيلتان القاطنان في تلك المناطق من حيث النسب هما من قبيلة دارود.**

**وأهمية هذين الإقليمين تكمن في أنه لو قررت القبائل القاطنة فيهما أن تنضم إلى الجنوب في وحدة الصومال لوضع ذلك حداً من طموح الشماليين لأنه من دون هذين الإقليمين يصعب أن تتشكل دولة في الشمال، وإما إذا انضموا إلى الشمال الساعي إلى الانفصال فقد يكون ذلك سبباً لإصرار الشماليين على الانفصال، ثم الحصول عليه في نهاية المطاف.**

**فهذا الذي ذكرناه هو موقف الحكومتين المجاورتين للإقليمين، وأما موقف الشعب القاطن في الإقليمين، فكان أمره في بداية الأمر مذبذباً بين الشمال والجنوب، فتارة يذهب إلى الحكومة الإقليمية في (بونت لاند) لأجل الانتماء القبلي، فإذا لم يستحملوا ترفع المجيرتينين، واستعلائهم عليهم رجعوا إلى الشماليين، فيجدون ترحيباً، وأحسنوا معاملتهم لقصد تحصيل الاعتراف بهم لا**

غير، فإذا تحقق للشماليين ما أرادوا عاملوهم معاملة المواطنين من الدرجة الثانية كما هو الشأن في موقف الأغلبية من العرقيات الصغيرة التي تكون تعيش معها في مناطقها.

ثم استقر أمر القبيلة تلك أن انقسمت على نفسها، فقرر بعضهم أن يكون مع الشمال الداعي للانفصال، وبعضهم الآخر مع الحكومة الإقليمية في الشمال الشرقي، وهذا الانقسام والاضطراب سببه زعماء القبيلة فهم كغيرهم من زعماء القبائل الصومالية يسعون لتحقيق مصالحهم في أي تسوية، ولو كان ذلك على حساب مصلحة القبيلة التي يمثلونها، فالقبائل عندهم معروضة للبيع والشراء على حسب مزاج هؤلاء الزعماء، وحتى هذه اللحظة لا زال الوضع ضبابياً، والله يعلم إلى أين سينتهي الوضع.

### المخاطر المترتبة على تقسيم الصومال إلى أجزاء

١- إن الإقليم المنفصل يَضعُف بسبب قلة عدد سكانه كما يَضعُف بمحدودية مساحته الجغرافية، ويترتب عليهما ضعف الإقليم عسكرياً، فيكون عُرضة لكل طامع، فالمناطق الشمالية الغربية مثلاً هي بجوار دولة كبيرة هي إثيوبيا يتجاوز عدد سكانها مائة مليون، وقد ابتلعت مناطق شاسعة من الصومال سابقاً، وتطمع في المزيد من الأراضي الصومالية، وانفصالُ الأقاليم الشمالية عن دولة الأم يُسهِّل على إثيوبيا مهمة ضمها إلى أراضيها، فبلاد الأندلس لما كانت موحدة كان أهلها يفتتحون كل يوم مزيداً من البلاد الأوربية، فلما انقسموا على أنفسهم في عشرات الدويلات بدأ العدو يبتلعها واحدة تلو الآخر حتى أتى على آخرها، فضاعت تلك البلاد التي رفرفت عليها راية الإسلام لأكثر من ثمانية قرون بسبب سوء تصرف قادتها.



٢ — إن التاريخ يعيد نفسه في الصومال، فالصومال — وهو موحد — كان مُهدّداً من الدولتين الجارتين له. فكيف إذا انقسم إلى دويلات ضعيفة، فلو أن رئيس وزراء إثيوبيا طالب من رئيس أحد الأقاليم المنفصلة بالانضمام إلى إثيوبيا طوعاً، وإلا سيتم تحقيق ذلك عن طريق القوة، فماذا عسى أن يفعله ذلك الرئيس غير الانضمام إليها طواعية إذ لا يقدر على دفاع أرضه بمفرده أمام الجيش الإثيوبي الجرار، بل لا يستطيع أن يثبت أمام الجيش الإثيوبي في نصف يوم، والعالم بلا شك سيتفرج على ذلك، ولا يحرك ساكناً، وأفضلهم من يندد بالتدخل باللسان كما هو الحال في موقف الدول العربية من هجوم إسرائيل المتكرر على غزة، وهل نظن أن من خذل العربي الفلسطيني أن يهب لنصرتنا والدفاع عن أراضينا، ولولا أن إثيوبيا شغلت بالحروب الأهلية لكانت تحركت في هذا الاتجاه، وحاجتها إلى ميناء زيلع ليس بخافٍ على أحد، إذ كيف لإثيوبيا التي يزيد عدد سكانها مائة مليون تبقى من دون منفذ إلى البحر، وفي المقابل فبلاد الصومال كلها موانئ من راس عسير إلى راس كمبوني.

٣ — إن الانفصال يُوجد عداوات بين الشعب الصومالي الذي كان بالأمس القريب شعباً واحداً، وبجسد واحد، وبأرض واحدة، فإذا انفصل جزء منه يكون بين ذلك الجزء و دولة الأم حدود جديدة، ينظر كل طرف إلى الطرف الآخر أجنبياً عنه، وقد تقوم صراعات بين الطرفين على ضوئها كما هو الحال اليوم بين صومال لاند، وبونت لاند يتقاتلون على أراضي تقع بينهما كل يدعي أحقيته فيها وأنها تابعة له، والصراع لا يتوقف بينهما.

أليس من المؤسف جداً أن يكون الشعب الصومالي الذي كان مهديداً، وهو موحد أن ينقسم على نفسه في دويلات ضعيفة لا حول لها ولا قوة، ثم يتقاتل فيما بينه بسبب تلك الحدود المصطنعة التي هي أشبه بخيوط نُسجت على الخيال، فالبلد بالنسبة لصاحب المصلحة كتوب يلبسه، ثم يخلعه إذا استغنى عنه،

فِيُوجِّهُ سياسة البلد على الوجهة التي يرى فيها مصلحته، وإن كانت تتعارض مع مصالح الأمة برمتها في الحال والمآل.

**٤ — إن الله أودع في كل إقليم من الخيرات ما ليس في الأقاليم الأخرى،** فهذا الإقليم زراعي، وذاك رعوي، وهذا في باطنه كنوز، والآخر غني بثروته البحرية، وهلم جراً، فالمناطق في الصومال تتكامل مع بعضها، فإذا فصل إقليم عن غيره من بقية الأقاليم يبقى أهله محرومين من كل تلك الخيرات التي في الأقاليم الأخرى، فإن استوردوا شيئاً مما في الأقاليم الأخرى مما ليس عندهم أتاهم وسعره قد تضاعف بسبب الضرائب التي تُفرض عليه عند الحدود المصطنعة، فيُخَيِّمُ الفقر على أهل الإقليم المنفصل لقلة الموارد وندرتها، ولهذا فالبلاد في تدهور مستمر منذ هذه التقسيمات من أجل تضيق الحركة والمرور بين المناطق.

**٥ — الشخص في الإقليم المنفصل** كان قبل الانفصال جزءاً من جسم عريض يحتمي به، ويستند إليه في حين أنه بعد الانفصال يصير محبوساً في منطقة محددة، إذا أراد التحرك يمينا، أو يساراً في وطنه السابق تعرّض للمساءلة فيما جاء لأجله، ثم طولب بما يكشف عن هويته لكونه أجنبياً في هذا الإقليم، ولهذا يتم تحديد المدة التي يبقى فيها، وإذا زاد عليها تعرّض للسجن، أو الغرامة بحسب نوعية المخالفة، ويُفعل من في هذا الجزء إذا ذهب إلى بقية الأجزاء المنفصلة عن البلد ما فعلوه بمن زارهم بالأمس معاملة بالمثل، فقد كان المواطن الصومالي يملك كل أراضي الصومال أينما وُجدت، واليوم لا حق له فيها إلا في قطعة محدودة، فانقلبت نِعْمُ الله نِقَمًا عليه، ثم بعد ذلك يزعم هذا المواطن أنه استرد بالانفصال الحقوق التي ضاعت منه.

### حل مشكلة الصومال تكمن في شرع الله

إن حل مشكلة الشعب الصومالي يكمن في شرع الله الذي يؤمن به الشعب الصومالي أباً عن جدٍ، وبإمكانه أن يراجع نفسه بأن يعرض مشاكله على

كتاب الله وسنة رسوله، فهما المرآة التي تكشف أمراض المجتمع، ثم يطلب منهما علاجاً لأمرضه المستعصية شريطة أن يكون الشعب الصومالي على استعداد تام لوضع ما ينافي الإسلام جانباً، ويأتي في مقدمة ذلك هذه القبلية البغيضة التي قطعت أوصاله، ولا زالت تُهدّد وجوده كأمة ذات حضارة وتاريخ.

**أقول ذلك:** لأن الشريعة نزلت لتحقيق العدل بين الناس كمبدأ أساسي لا محيد عنه، ولكن كيفية تحقيق العدل متروك للأمة بالوسائل التي تراها مناسبة، فكما أن العدل بين الناس واجب، فإن إيجاد الوسائل التي يتحقق بها العدل واجب لأن الوسائل لها حكم الغايات، فعلى الأمة من خلال مجلس الشورى، أو أي مجالس أخرى تُنشأ لهذه المهمة أن تضع اللوائح والنظم الكفيلة لمنع التفرد بالقرار، أو الاستبداد بالرأي، وتلك الوسائل تختلف من عصر لعصر، فأياً قرار يتعلق بمصير الأمة لا بد أن يمر عبر مجالس متعددة على أن يكون لتلك المجالس كامل الصلاحية في قبول ما يُعرض عليها، أو رفضه، فلا يقبل قرار إلا بمبررات، ولا يرفض إلا بسبب، وبهذا تكون الأمة قد ساهمت في تطوير البلد كما تساهم في دفع الخطر عنه، وهذا هو المعمول به في الدول المتقدمة. فكل مسئول له صلاحية محددة، ويخضع للمساءلة إذا تجاوزها، أو قصر فيها.

**وأما إن أصر الشعب** على السير في هذا النفق المظلم من اعتداد كل قبيلة بنفسها على حساب القبائل الأخرى، فإن القادم سيكون أسوأ إن لم يتدارك الشعب الصومالي نفسه بإيجاد قاسم مشترك يجتمع عليه في ظله، ويدافعون عنه معاً، ولن يكون ذلك إلا الإسلام، أما الولاءات لأجل القبيلة فإنها تُفَرِّق، ولا تجمع، وتُشَتِّت، ولا تُؤلِّف، وقد جرّبها الصوماليون فيما مضى، ولا يعلم كم من الدماء التي سالت من أجل الانتصار للقبيلة إلا الله علام الغيوب.

**وأما الولاءات الأخرى** كالولاء لأجل الأقاليم التي يُروِّج لها في ظل الفيدرالية الحالية في البلاد فإنها أشدُّ تعقيداً، وأكثرُ ضرراً من القبلية لأن كل إقليم

يشتمل بمفرده من القبائل على ما تشتمل عليه بقية الأقاليم الأخرى مجتمعة، وعليه فمشكلة القبيلة تبقى موجودة في الأقاليم المنفصلة كوجودها في عموم الصومال، فليس هناك من قبيلة تنفرد بإقليم كامل، فلا يخلو الأمر من احتمالين، إما أن تتقاتل القبائل في تلك الأقاليم المنفصلة، أو المنطوية في الدولة الإقليمية في الفيدرالية القائمة، وإما أن تهيمن قبيلة كبرى على بقية القبائل الصغرى في تلك الأقاليم، فتكون مقهورة مظلومة، فالمشكلة قائمة في كلتا الحالتين.

**ويزداد نظام الأقاليم على مشكلة القبيلة بمشكلة الحدود بين الأقاليم،** فكل إقليم يتداخل مع الأقاليم المجاورة له، وليس هناك حدود معروفة مسلّم بها بين كل إقليم وآخر، وهذا عين ما يحدث بين صومال لاند، وبونت لاند، فهما يتنازعان دوماً على كل المناطق التي بينهما، ومن أجل ذلك تشتعل الحروب بينهما، ولا يلوح في الأفق أيُّ حلٍّ لأن كل دولة تدعي الأحقية في تلك المناطق المتنازع عليها.

**وكلما أخشاه أن لا يغتنم الصوماليون هذه الفرصة القائمة في الوقت الحاضر،** فإذا لم يقوموا بإيقاف هذه التصدعات بين الجسم الواحد فإنهم سيندمون عليها بعد فواتها في وقت لا ينفع فيه الندم، فالعضو المنفصل من الجسد لا يلتئم مع الجسد من جديد، ولكن يمكن معالجته وهو متصل بالجسم قبل الانفصال، فهل من معتبر ومتعظ بغيره قبل وقوع المكروه.

**وبانتهاء هذا المقال** تنتهي المقالات التي ابتدأت بها منذ شهور، والمواضيع التي تحتاج أن تكتب فيها كثيرة، وما كتبت فيها لا يعدو أن يكون غيضاً من فيض، وقطرة من بحر، ولكن لحاجة في نفسي اخترت تلك المواضيع من بينها، وقد يخالفني الرأي فيما قررتُ بعضاً من إحتوتي، ولهم الحق في ذلك، ولكن ليس لهم أن يصادروا بقية الآراء التي تخالف وجهة نظرهم.

**ملحوظة:** وقد عدتُ إلى بعض من تلك المواضيع التي تحدثت عنها في المقالات السابقة باستدراك الأخطاء الواقعة فيها، وبإضافة زيادات كثيرة قد تزيد أحياناً على أصل الموضوع بنصف حجمه مع توثيق المعلومات الواردة فيها، عدا كتاب تمزيق وحدة الصومال، فإني أبقيت المعلومة فيه على ما هي عليه لأنني استقيت تلك المعلومات من خلال مشاهداتي ومتابعتي لوضع الصومال منذ نصف قرن، وبعد الانتهاء من المراجعة والإضافة سأنشرها بإذن الله في كُتب مطبوعة، فإن الكتاب أخلد للمعلومة من المقال، ومن بين تلك المواضيع المرشحة لأن تُطبع، وقد تأخذ طباعتها وقتاً، فلا يستعجلن علي أحد من زملائي، والكتب المزمع طباعتها هي على النحو التالي:

١ — التعريف بالسبل المرعية في تحصيل العلوم الشرعية  
من البداية إلى النهاية.

٢ — كفر أهل الكتاب من اليهود والنصارى  
ممن لم يؤمن بالنبي ﷺ بعد بعثته.

٣ — الشيعة الإمامية الاثني عشرية  
بين اليوم والأمس

٤ — تمزيق وحدة الصومال

بتخطيط أعدائه وتنفيذ أبنائه

مع إضافة كتابين آخرين فرغت من تأليفهما وهما:

٥ — معالم مذهب أهل السنة والجماعة

في أصول الدين وأساس العقيدة

٦ — تطبيق الشريعة الإسلامية

بين طموح الشعوب وتحطم المشروع

أما بقية المقالات كالديمقراطية والقبلية، والعلمانية والاستبداد وغيرها من  
المقالات الثمانية فإنني أحفظ بها في مذكرة عندي للاستفادة منها عند الحاجة.

وأخيرا أستودعكم الله دينكم وأمانتكم وخواتيم أعمالكم

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

وكتبه / عمر إيمان أبوبكر